العمالة الاجنبية في دولة قطر

ر. ابحاث اقدم . هيفاء نجيب مهودر
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

شهدت منطقة الخليج العربي نشاطاً ملحوظاً في اعداد العمال الوافدة من الدول الاجنبية والعربية في الاربعينات والخمسينات من هذا القرن ، وذلك بسبب تدفق العوائد النفطية في اقتصاد دول الخليج ، فقد ارتفعت هجرة الايدي العاملة لأستخدامها في عملية البناء الشاملة وكانت اعلى نسبة في تلك الفترة من الهند وايران .

ولكن في منتصف الثمانينات تقريباً بدأت تتضاءل نسبة استقدام العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الاوضاع الاقتصادية ، مما اضطر هذه الدول الى الضغط على النفقات العامة بشكل كبير فأنخفاض العائدات النفطية دفع دول المجلس الى اتخاذ بعض الخطوات الاجرائية هدفت الى تخفيض نسبة العمالة قدر الامكان وخاصة غير الماهرة .

ويمكن الاشارة هنا الى ان التدفق العمالي الى منطقة الخليج العربي لابد وأن ينحسر تدريجياً لعوامل عدة منها النمو السكاني لمواطني هذه الدول وصعوبة ايجاد فرص عمل ، وسياسة الاحلال التي تمت بالفعل في دول الخليج ذات الطابع الفني والمهني وتغير وجهة نظر ابناء دول مجلس التعاون الخليجي نحو العمل اليدوي والذي يتطلب جهداً بدنياً ، وذلك بسبب الحاجة الى العمل والاعتماد على العمالة الوافدة

فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية الضاغطة جعلت هذه المؤشرات مجتمعة الى الاتجاه نحو العمالة الوطنية ، والتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة قدر الامكان .

وفي دولة قطر تلعب العمالة الوافدة دوراً مهماً في تنمية المجتمع القطري ومجتمعاتها الأصلية مما يدعم الشراكة والتعاون في مجالات التنمية .

ان التركيبة الاجتماعية لدولة قطر تتشابه في ميزاتها وامتداداتها مع التركيبة القبلية والاجتماعية لدول شبه الجزيرة العربية شهدت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات نوعية وكمية نتيجة لعدة عوامل خارجية وداخلية من ابرزها اكتشاف النفط والبدء في تصديره ، فقبل ظهور النفط كان عدد سكان الدولة لا يتجاوز بضعة آلاف معظمهم يعتمدون على التجارة والصيد والرعي كمصدر للعيش . لكن مع بدء أعمال التنقيب عن النفط في ثلاثينات القرن الماضي وبداية تصديره في ديسمبر 1949 أصبح النفط هو المصدر الاساس للحياة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . اذ ترتب على استخراجه بروز نشاطات اقتصادية متنوعة فرضت الانتقال من نمط انتاجي قديم الى نمط انتاجي حديث يعتمد على النشاط الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى ونتج عن هذا التغير تحولات في التركيبة السكانية والاجتماعية بسبب ظهور فئات مهنية مرتبطة بأستخراج النفط وإنتاجه .

وبالنسبة الى سوق العمل القطرية تستقطب حوالي 71% من إجمالي السكان تمثل العمالة الوافدة بحجمها هذا المكون الأساسي للتركيبة السكانية والاجتماعية للمجتمع القطري وسوق العمل ، لتصبح عنصراً حيوياً في تنميته ونشاطه وحتى في اقتصادياته وحركيته .

وبالنسبة الى حقوق العمالة الوافدة فهي تقع ضمن استراتيجيات وسياسات الدولة حيث ان دولة قطر كفلت مختلف أنواع الحريات للعمالة الوافدة وان دستور البلاد الدائم ارسى العديد من المبادئ التي كفلت جميع الحقوق والحريات لكل من يخضع للولاية

القانونيـة . حيـث ان المجتمـع القطـري يقـوم علـى دعامـات العـدل والاحسـان والحريـة والمساواة ومكارم الاخلاق .

والتنمية الاجتماعية تهدف الى تطوير مجتمع عادل وحاضن مستند الى الاخلاق الحميدة والرعاية وحماية الآخرين وتقوم الركيزة الاولى للرؤية الخاصة بالتنمية البشرية على ان تحقيق طموحات مستقبل دولة قطر يتطلب سد النقص في قوى العمل الوطنية بالعمالـة الوافـدة وعلـى ان اجتـذاب العمالـة يـتم بمـا يتناسـب مـع احتياجـات البلـد مـن مهارات وحفظ حقوق العمالة وتأمين سلامتها ، حيث ان دولة قطر تقرر حجم ونوعية العمالة الوافدة المناسبة من خلال الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من حقـوق ثقافيـة ومـن احتياجـات الإسـكان والخـدمات العامـة مـن جهـة ، وبـين المنـافع الاقتصادية المرتجاه من زيادة العمالة الوافدة في إجمالي قوة العمل من جهة اخرى .

وبالنسـبة للحقـوق الاجتماعيـة والثقافيـة للعمالـة الوافـدة تسـمح دولـة قطـر بموجـب دستورها وتوجهاتها لأتباع الثقافات والديانات المختلفة بحرية ممارسة طقوس دياناتهم وثقافاتهم . ومن ابرز مظاهر هذا التسامح الاعتراف المؤسسي والتشريعي في قطر بتعدد الثقافات والأديان ، وضمان حرية ممارسة الطقوس الخاصة بكل الديانات ، مثل بنـاء دور عبـادة لغيـر المسـلمين ، والعنايـة الرسـمية بمشـاريع ثقافيـة ودينيـة خاصـة بالثقافـات والـديانات الاخـرى ، والسـماح للجاليـات الأجنبيـة ، ولاسـيما مـن الآسـيويين والأوربيين بإقامة مدارس ومعاهد خاصة بهم ، ودعمها من قبل الحكومة حيث ان الدولـة تـدعم مـا يقـارب 30% مـن تكـاليف بنـاء المـدارس الخاصـة بالجاليـات وتعـدد المناهج التربوية والتعليمة التي تعني بالثقافات المختلفة ، مما ينتج عنه التعرف على ثقافة الآخر والتعاطي بإيجابية ،

والاعتراف بالأعياد والمواسم الخاصة بالجاليات المقيمة في البلد وإتاحة الفرصة أمامها للأحتفال والمواسم الخاصة بالجاليات المقيمة في البلد وإتاحة الفرصة امامها للأحتفال بهذه المناسبات .

اما بالنسبة للحقوق الاقتصادية للعمالة الوافدة وما تسهم به هذه العمالة من دور في التنمية الاقتصادية لدولة قطر علاوة على تنمية مجتمعاتها الاصلية وذلك عبر التواصل معها من خلال التحويلات وهذا يبرهن على العلاقات المتواصلة التي تقيمها العمالة الوافدة المقيمة في قطر مع مجتمعاتها الأصلية وقدرتها على الادخار .

ولا تقتصر جهود قطر على حماية حقوق المقيمين على ارضها بل امتدت الى رعاية المغتربين العرب في المهجر على الرغم من عدم وجود قطريين يعيشون في الخارج بشكل دائم ، وقد نفذت الدولة العديد من المبادرات على هذا الصعيد ولا سيما في مجال تمكين اولئك المهاجرين من المحافظة على هويتهم العربية . ومن أهم مظاهر هذا الاهتمام إنشاء شراكة مستدامة بين العلماء العرب المغتربين ، حيث نظمت الدولة المؤتمر الأول للعلماء العرب المغتربين في عام 2007 ، والذي من أهم نتائجه تأسيس كيان دائم للعلماء العرب المغتربين في واحة العلوم والتكنولوجيا بمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ،

اما بالنسبة لدور هذه العمالة في تنمية دولة قطر فقد لعبت دوراً هاماً في من خلال مشاركتها المتواصلة والفعالة في مختلف ميادين واطوار التنمية في الدولة . وقد تأكد هذا الدور الايجابي من خلال تحقيق انجازات متعددة وفي شتى المجالات غيرت من واقع دولة قطر ، وساهمت في دخول قطر في عهد الحداثة الاقتصادية والعمرانية من جهة ، وارتقاء مكانتها بين الأمم من خلال تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية البشرية من جهة ثانية .

وحققت دولة قطر جملة من الانجازات في الاجارة الايجابية لتدفق وتواجد العمالة الوافدة ، وابرز هذه الانجازات كان تثبيتها للإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم مراحل استقدام الاجانب وادماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية .